



الأمانة العامة  
القطاع الاجتماعي  
إدارة شؤون اللاجئين  
والمغتربين والهجرة

الدورة الثالثة عشر للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية 2020  
مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)  
الإمارات، يناير/ كانون ثاني 2021

في إطار التحضير للدورة الثالثة عشر من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي يعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 18 إلى 26 يناير/ كانون ثاني 2021، والذي سيديره محوره العام حول "مستقبل التنقل البشري: شراكات مبتكرة من أجل التنمية المستدامة"، قامت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP بالتحضير للدورة الثالثة عشر للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية؛ حيث عقدت جلسة عبر الفيديو كونفرانس بتاريخ 2020/11/11.

قام السيد/ أليكس زلمي - رئيس فريق عمل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية 2020 بالإمارات العربية المتحدة، بعمل مداخلة في بداية الجلسة. ثم تم مناقشة الموقف العربي من محاور المنتدى، حيث أعربت الدول الأعضاء عن تهنيتها لدولة الإمارات العربية المتحدة على رئاستها للدورة الحالية للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية وتمنياتها لها بالتوفيق. وتم الاتفاق على تبني الدول لهذه الورقة خلال المشاركة في أعمال الدورة الثالثة عشر للمنتدى (الإمارات، يناير/ كانون ثاني 2021).

وفيما يتعلق بالموضوعات الست التي سيناقشها المنتدى، تم الاتفاق على ما يلي:

➤ أولاً: حوكمة هجرة العمالة في سياق تغير مشهد التوظيف:

1. أهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة الدول المرسله والمستقبله على حد سواء؛ حيث تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة في الدول المرسله، وفي نفس الوقت توفر حلاً للنقص في المهارات في الدول المستقبله.
2. تعزيز التعاون بين الدول المرسله والدول المستقبله لتحقيق التوازن بين سياسات الهجرة، من خلال عدة طرق من بينها وضع نظم لأسواق العمل في الدول المستقبله والإعلان عن فرص العمل المتاحة، مما يسمح للدول المرسله بوضع سياسات التعليم والتدريب المناسبة.

3. أهمية وضع وتبني مقاربات وسياسات وطنية قائمة على الأدلة من خلال العمل على بناء القدرات المؤسسية الوطنية للوصول إلى معلومات دقيقة تعتمد على جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحسين نوعيتها وتحليلها.
4. وضع برامج للهجرة الدائرية في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الدول بما يكفل حماية مصالح المهاجر والدول المرسلة والدول المستقبلة على حد سواء.
5. تسهيل التنقل النظامي من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة (التعليم، البحث العلمي، الثقافة، التدريب، وغيرها) بما يتفق مع القوانين الوطنية والمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة.
6. أهمية بحث تأثير فيروس كوفيد-19 وما ترتب عليه من فقدان للوظائف وتغير هيكل الطلب على العمالة في العالم العربي، وكذا تغير بيئة العمل لاسيما تشجيع التوجه الخاص بالعمل خارج أماكن العمل وذلك للمواءمة بين الاعتبارات الاقتصادية، والإجراءات الاحترازية الصحية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية ضمان احترام استحقاقات العمالة خلال تلك الأزمة.
7. تخفيض رسوم توظيف العمالة وتنظيم نشاط مكاتب التوظيف بالخارج ليتسنى ضمان إبرام عقود توظيف قانونية وموثقة وتوفير ظروف عمل مناسبة للمهاجرين حسب مبادئ التوظيف المنصف.
8. أهمية مراعاة الفوارق بين الجنسين في كل جوانب حوكمة الهجرة لتحقيق المساواة للنساء بما يتفق مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومعالجة هذا الموضوع على جميع المستويات القانونية والسياسية والممارسة العملية.
9. إنشاء قواعد بيانات موحدة لجميع المهاجرين المتواجدين داخل الدول بما فيهم العمالة الوافدة بما يتماشى مع نهج الحكومة بأكملها المنصوص عليه في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وذلك بهدف: توحيد مصادر البيانات لجميع الجهات الرسمية التي تتعامل مع المهاجرين، وتحليل هذه البيانات بما يحقق الفائدة المرجوة في عملية التنمية وتنظيم تواجد المهاجرين، ورسم السياسات المبنية على الأدلة، واتخاذ القرارات المبنية على مؤشرات حقيقية.
10. دعوة الدول المرسلة والمستقبلة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تحويلات المهاجرين، وذلك باتخاذ إجراءات لتخفيض تكلفة إرسال التحويلات والعمل على زيادة تدفقها من خلال قنوات رسمية باستخدام التقنيات الحديثة.
11. حث الدول المستقبلة على النظر في الإعفاءات الضريبية على الأموال المحوّلة إلى الدول المرسلة، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي والإداري، حسب قوانين وظروف كل دولة.

## ➤ ثانياً: تأهيل المهاجرين للتوظيف:

1. النظر في إمكانية إنشاء نقاط خدمات موحدة تابعة لحكومات الدول المرسله لتقديم خدمة التدريب والتأهيل ما قبل التوظيف وللتصديق على الشهادات والمعادلات الدراسية وتسهيل ترتيبات السفر بما يتفق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.
2. القيام بإجراء دراسات دورية حول احتياجات أسواق العمل في هذه الدول، وتحديد المهارات المطلوبة بوضوح، ووضع آليات مشتركة للاعتراف بمهارات ومؤهلات المهاجرين بمختلف مستوياتهم.
3. أهمية تعزيز قدرات الدول العربية للاستعداد للتكيف مع التغيرات التكنولوجية التي لحقت ببيئة العمل في ضوء تأثير ذلك على نوعية الوظائف المطلوبة خلال الفترة المقبلة، والحاجة لتأهيل الشباب للالتحاق بها.

## ➤ ثالثاً: الاستفادة من التقنيات الجديدة لتمكين المهاجرين:

1. يمثل تعزيز القدرة على تطوير الدول العربية واستخدام التقنيات الجديدة للتواصل مع المهاجرين أولوية في ضوء أهمية تلك الأداة في حماية وتمكين المهاجرين وضمان التواصل الفعال بين المهاجرين وحكومات الدول المرسله والمستقبله لهم من أجل تسوية المنازعات وضمان تمتع المهاجرين بحقوقهم، وكذا التوعية بمعايير العمل الدولية، وتمكينهم من انجاز معاملاتهم المتعلقة بالتأشيرة والإقامة وتصاريح العمل والضمان الاجتماعي إلكترونياً.
2. استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمنصات الإلكترونية لتعزيز التواصل بين الجهات الحكومية المختلفة ذات الصلة بالهجرة في إطار نهج الحكومة بأكملها، وكذلك للتنسيق بين الحكومات لتحسين حوكمة الهجرة؛ حيث أثبتت الفترة الأخيرة فعالية هذه الوسائل وإمكانية التواصل وعقد اجتماعات عن بعد.
3. الاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة لتطوير الشراكات وشبكات التواصل بين الكفاءات والمؤسسات العربية في الخارج وبين نظرائهم في المنطقة العربية.
4. تعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتمكين المهاجرين من الاطلاع على الإجراءات والحقوق والواجبات منذ انطلاقهم من الدول المرسله إلى الدول المستقبلية.
5. أهمية استخدام المنصات الإلكترونية لتنظيم فعاليات للحوار بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وذلك بهدف التوصل إلى نهج شامل يعمل على: محاربة خطاب الكراهية، وتصحيح الصورة النمطية والمغلوطه عن المهاجرين، ورفع الوعي بشأن الهجرة، وضمان التغطية المستقلة والشاملة لقضايا الهجرة التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

## ➤ رابعاً: معالجة الثغرات في حماية المهاجرين:

1. التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول المرسله والدول المستقبلة ووضع مقاربات ورؤى متوازنة لرعاية وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة المستقبلة.
2. أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال المهاجرين بما يتفق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.
3. التأكيد على أهمية مراعاة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين عند وضع السياسات من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي ولتعزيز مساهمات المهاجرين في الدول المرسله والمستقبلة على حدٍ سواء، وذلك بما يتفق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.
4. ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم إلى دول المهجر أو اللجوء لأسباب قسرية بغض النظر عن وضعهم القانوني الذي يرافق رحلتهم إلى الدولة المستقبلة.
5. إعطاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة والمهمشة من المهاجرين من النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم ضد النساء، وخاصةً في ظل الأوضاع غير المسبوقة الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على المهاجرين. ووضع برامج للتعامل مع هذه الفئات بما يتناسب مع هشاشة وضعهم، ومنحهم الحماية والمساعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يحتاجونها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية، ووضع برامج للتعريف بحقوقهم، وتطوير استجابات مناسبة لاحتياجات هذه الفئات، وذلك بالتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني وبالتعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
6. التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري ومواجهة ظاهرة العداة للأجانب والإسلاموفوبيا والمعتقدات الدينية وحماية المهاجرين من الممارسات العنصرية من خلال عمل حملات توعية مجتمعية بالاستعانة بوسائل الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي.
7. دعوة الدول المستقبلة إلى تيسير لم الشمل العائلي وفق التشريعات الوطنية بما يعزز حماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والإتجار والاستغلال وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.
8. ضرورة توفير الحماية للمهاجرين وحقوقهم وخاصةً في أوقات الأزمات.
9. التأكيد على أهمية دور المجتمع الدولي في المساعدة المالية والتقنية والعينية للدول المضيفة للمهاجرين بما يتوافق مع القدرات الوطنية لتحمل استضافة هؤلاء الأشخاص، وخصوصاً لناحية مساعدة حكومات الدول المضيفة عبر البرامج التي تحقق التنمية المستدامة بجميع أوجهها لشرائح المجتمعات المضيفة والذين هم بمعظم الأحيان من الفقراء والفئات المهمشة.

10. أهمية تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالجاليات المغتربة لدعم المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المستضيفة، وذلك من خلال تقديم التدريب الفني واللغوي اللازم لهم وإمدادهم بالمعلومات اللازمة لهم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم والتعرف على قوانين وأنظمة الدول المستضيفة واحترامها.
11. أهمية تبادل الخبرات المتعلقة بدور شركات التوظيف وضمان التزامها بمعايير العمل الدولية وتعزيز دور الحكومات في مراقبة عمل تلك الشركات.
12. تشجيع عقد اتفاقات متبادلة ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف تتعلق بالضمان الاجتماعي بشأن إمكانية نقل الاستحقاقات المكتسبة للعمال المهاجرين في جميع مستويات المهارات، وفقاً لما جاء في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.
13. تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحماية العمال المهاجرين بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مع العمل على تعديل التشريعات الوطنية بما يضمن الحماية اللازمة لهذه الفئة من العمال.

### ➤ خامساً: مناقشة مناهج معالجة الهجرة غير النظامية:

1. دعم مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والوقاية من شبكات الجريمة المنظمة التي يمتد نشاطها من تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر إلى الأنشطة الإرهابية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها، ودعوة الدول للانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة.
2. توسيع دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في التوعية بخطورة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وأبعادها وآثارها المختلفة.
3. توفير مسارات موسعة للهجرة النظامية والدخول القانوني إلى الدول المستقبلية - بما يتفق مع المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة - وذلك من خلال:
  - أ. توفير المعلومات بشأن شروط الدخول والإقامة والعمل وغيرها من المعلومات؛
  - ب. زيادة المنح الدراسية وفرص التدريب الفني والمهني؛
  - ج. زيادة فرص الهجرة الدائرية والمؤقتة والموسمية؛
  - د. تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة (التعليم، البحث العلمي، الثقافة، التدريب، وغيرها) حسب التشريعات والقوانين الوطنية؛
  - هـ. تيسير التجمع العائلي حسب التشريعات والقوانين الوطنية.
4. التأكيد على ضرورة أن تقتزن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل مكافحة الهجرة غير النظامية بمقاربات تنموية طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، حيث أن المنظور الأمني لا يكفي لعلاج الأسباب الجذرية للمشكلة.

➤ سادساً: تعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة وإدارة مستقبل التنقل البشري:

1. التأكيد على أن الهجرة هي الوجه الآخر للتنمية، وذلك من خلال تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 والتي سيكون لها تأثيراً كبيراً على الهجرة، حيث أن الفقر والبطالة يعدان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، وبذلك فإن تنمية الدول المرسله من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار سوف يخلق فرص عمل جديدة، كما أن تحسين فرص العمل والتعليم من شأنه أن يعمل على الحد من العوامل الدافعة للهجرة.
2. مواصلة السعي إلى تضمين الهجرة في خطط التنمية الوطنية في الدول العربية، وكذلك على المستوى المحلي، وذلك بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. الاهتمام بالكفاءات العربية المقيمة بالخارج وتشجيع الاستفادة منها لدعم جهود التنمية المستدامة في الدول المرسله والمستقبله، وتحفيزها لدعم برامج التنمية الوطنية، ونقل المعرفة والخبرات التي اكتسبها والتكنولوجيا الحديثة إلى دولهم الأصلية، وربطهم بالمؤسسات والكيانات العلمية العربية التي تعمل في نفس مجالات تخصصهم.
4. تشجيع التخطيط المشترك بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وتلك العاملة في مجال التنمية لتعزيز المساعدات الإنمائية طويلة الأجل الداعمة للاقتصاد وخطط التنمية الوطنية.
5. دعم الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الهجرة والقضايا ذات الصلة، بالنظر إلى الدور الهام للقطاع الخاص، حيث تعد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتبني الأخير لمبدأ المسؤولية الاجتماعية من أهم المبادئ التي يجب أن تحرص الدول العربية على تشجيعها.
6. تشجيع الحكومات على تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني نظراً للدور الهام الذي تضطلع به في مختلف مجالات الهجرة.
7. التأكيد على أهمية التماسك الاجتماعي في تحقيق التنمية، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه بتشجيع السياسات التي تؤدي إلى الحفاظ على التنوع والإدماج الثقافي وتعمل على مشاركة الجميع، بما يتفق مع خطة التنمية المستدامة 2030 وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.
8. تشجيع المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في الدول المرسله، وكذلك المبادرات الفردية التي يتقدم بها المهاجرون بهدف إفادة أوطانهم الأصلية في مختلف المجالات، وذلك بما يتماشى مع القوانين والأنظمة الوطنية.
9. التأكيد على أهمية توفير الحوافز الجاذبة لوضع تحويلات المهاجرين في خدمة التنمية؛ وذلك من خلال:
  - أ. وضع برامج لجذب تحويلات المهاجرين للاقتصادات الوطنية للدول المرسله والعمل على زيادة الوعي الإنفاقي لدى أسر المهاجرين؛
  - ب. وضع برامج لتشجيع استثمارات المهاجرين في أوطانهم الأصلية؛

ج. دعوة الدول المرسله للنظر في تنوع قنوات الاستثمار في المشاريع الفردية والمجتمعية، وتوفير حوافز لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التحويلات المالية، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحويلات في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

10. التأكيد على أهمية التحويلات في دفع عجلة التنمية إلا أنها ليست المصدر الأساسي لتمويل التنمية وليست بديلاً للمساعدات التنموية الدولية نظراً لتذبذبها وعدم القدرة على قياسها وقياس تأثيرها على مكافحة الفقر.
11. تثمين الشراكة القائمة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة، من خلال مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون الموقعة مع هذه المنظمات، وخطط العمل المشتركة التي يتم تنفيذها في هذا الإطار.

### ➤ محور خاص باللاجئين الفلسطينيين:

ضرورة الاهتمام ودعم اللاجئين الفلسطينيين بما يشمل دعوة المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم للامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بما يمكنها من مواصلة القيام بتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاههم بموجب قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، والتأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن مجلس الامن رقم 194، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لإلزامها باحترام القانون الدولي بما في ذلك اتفاقيات جنيف والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة، ووقف سياسات العدوان والحصار والتطهير العرقي والتمييز العنصري الهادفة إلى مواصلة تهجير الفلسطينيين عن وطنهم. والتأكيد على التزام الدول بقرارات الشرعية الدولية التي تحفظ للفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 بما فيها القدس الشرقية التي قد يؤدي الاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) إلى تسهيل عملية التطهير العرقي لسكان الفلسطينيين الأصليين، بالتالي يصبح الفلسطينيون أمام شكل جديد للتهجير القسري في ظل سياسة التهويد التي تقوم بها دولة الاحتلال للمدينة المقدسة.